دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي
دراسة ميدانية لعينة من المصارف العاملة بولاية سنار
The role of corporate governance in improving financial performance A field study of a sample of banks operating in Sinnar State

إعداد :

- **د. أحمد يوسف مولود إسماعيل ، جامعة سنار، maulood303@gmail.com**
- **أ . رانية حمدون الجزولي ، باحثة ، maulood303@gmail.com**

مستخلص الدراسة

تناولت الدراسة دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي، وهدفت إلى معرفة تأثير قاعدة المعاملة العادلة والمتساوية والإفصاح والشفافية في تحسين الأداء المالي، واختبرت الفرضيات: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين (تطبيق قاعدة المعاملة العادلة والمتساوية وقاعدة الإفصاح والشفافية) وتحسين الأداء المالي. وتم استخدام برنامج (SPSS) للتحليل والمعالجات الإحصائية، وتوصلت للنتائج: إطار حوكمة الشركات يضمن المعاملة المتساوية لكافة المساهمين مما يساعد على فعالية الأداء المالي، الإفصاح عن عوامل المخاطرة الملموسة في الأجل المنظور يساهم في التحكم في الأداء المالي، وأوصت الدراسة اتاحة الفرصة لجميع المساهمين للحصول على تفويض فعال عن انتهاك حقوقهم، الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة وكبار المديرين ومرتباتهم وحوافزهم وكيفية تعينهم.

الكلمات المفتاحية : الحوكمة، حوكمة الشركات، الأداء المالي.

Abstract

The study examined the role of corporate governance in improving financial performance, and aimed to know the effect of the rule of fair and equal treatment, disclosure and transparency in improving financial performance, and tested the hypotheses: There is a statistically significant relationship between (applying the rule of fair and equal treatment and the rule of disclosure and transparency) and improving financial performance. The SPSS program was used for statistical analysis and processing, and the results were reached: The corporate governance framework guarantees equal treatment for all shareholders, which helps in effective financial performance. Disclosing tangible risk factors in the foreseeable future contributes to controlling financial performance. The study recommended providing all shareholders with the opportunity to obtain To effectively prevent violations of their rights, disclose the remuneration of the Board of Directors and senior managers, their salaries, incentives, and how they are appointed

Keywords: Gouvernance, Corporate gouvernance, Financial performance.

1. مقدمة:

أصبحت حوكمة الشركات من الموضوعات الهامة التي تفرض نفسها على جميع المؤسسات والمنظمات والحكومات، واكتسبت الحوكمة أهمية كبيرة، حيث صار ت تمثل عنصراً مهماً في تقييم الشركة واطمئنان للمستثمرين بما يؤدى إلى كسب ثقة المتعاملين، كذلك أصبح مدراء الاستثمار يعتمدون على مدى تطبيق الشركات لقواعد الحوكمة كقيمة تضاف لسعر السهم، وكذلك أصبحت قواعد الحوكمة من المعايير التي تعتمد عليها شركات التصنيف الائتماني في تصنيف شركة معينة أو اقتصاديات معينة ولا يمكن الوصول إلى التطبيق الأمثل لمبادئ الحوكمة ما لم يكن هنالك إلمام تام بأهم المفاهيم المتعلقة بها وبمحدداتها و بمختلف الجوانب الفكرية المرتبطة بها، (قبلي، 2017م، ص 2)

يعد الأداء المالي من المفاهيم الواسعة التي تعبر عن أسلوب المؤسسة في استثمار مواردها المتاحة، وفقاً لمعايير واعتبارات متعلقة بأهدافها في ظل مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية التي تتفاعل معها المؤسسة في سعيها لتحقيق كفاءتها وفاعليتها لتأمين بقائها واستمرارها، كما أن أهمية الأداء تكمن في كونه يمثل النتيجة النهائية التي تهدف المؤسسة تحقيقها، لذا فان الأداء محصلة لكافة العمليات التي تقوم بها المؤسسة وأن أي خلل في أي منها لابد ان يؤثر على الأداء.

مشكلة الدراسة: تتمثل مشكلة الدراسة في:

- هل تطبيق قاعدة المعاملة العادلة والمتساوية يؤثر في تحسين الأداء المالي؟
- ما هو تأثير تطبيق قاعدة الإفصاح والشفافية في تحسين الأداء المالي؟

أهداف الدراسة: تتلخص أهداف الدراسة في الآتي:

- معرفة تأثير قاعدة المعاملة العادلة والمتساوية في تحسين الأداء المالي.
- معرفة تأثير قاعدة الإفصاح والشفافية في تحسين الأداء المالي.

فرضيات الدراسة: تتلخص الفرضيات في الآتي:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق قاعدة المعاملة العادلة والمتساوية وتحسين الأداء المالي.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق قاعدة الإفصاح والشفافية وتحسين الأداء المالي.

حدود الدراسة:

- حدود مكانية:- السودان- سنار
- حدود زمانية :- 2023

مصادر جمع المعلومات: اعتمدت الدراسة في الحصول المعلومات من المصادر الآتية:

- مصادر أولية:(الاستبيان).
- مصادر ثانوية:(كتب – مراجع – مجلات).

الدراسات السابقة:

- **دراسة: (الغزالي، 2015م) :** تتمثل مشكلة الدراسة في سؤالها الرئيسي: ما مدى وجود دور لتطبيق قواعد حوكمة الشركات في منع حدوث التعثر المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟ وتناولت الدراسة الفرضيات نذكر منها، لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتطبيق الشركات المدرجة في بورصة فلسطين لقواعد حوكمة الشركات ومنع حدوث التعثر المالي لتلك الشركات، لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتطبيق الشركات المدرجة في بورصة فلسطين لقواعد حوكمة الشركات المتعلقة بأنظمة التدقيق ومنع حدوث التعثر المالي لتلك الشركات، وقد توصلت هذه الدراسة لعدة نتائج نذكر منها ان نسبة التزام الشركات بتطبيق معايير حوكمة الشركات بلغت (63.986%)وهي نسبة مقبولة لتطبيق حوكمة الشركات، كما ان اكثر المؤشرات تطبيقا هو المؤشر الخاص باللوائح والقوانين الداخلية للشركة ويأتي في المرتبة الثانية المؤشر الخاص بصلاحيات مجلس الإدارة يليه مؤشر المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذين.

يتضح للباحث ان مشكلة الدراسة ، ما مدى وجود دور لتطبيق قواعد حوكمة الشركات في منع حدوث التعثر المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين ؟ بينما تناولت مشكلة هذه الدراسة ما اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على تعزيز الإفصاح المحاسبي والأداء المالي؟

- **دراسة: اسعد، 2015م :** هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في تأثير تطبيق اليات الحوكمة المفصح عنها على الأداء المالي لشركات المساهمة السعودية وتمثلت مشكلة البحث في الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي هل هناك تأثير لتطبيق آليات حوكمة الشركات المفصح عنها على الأداء المالي للشركات المساهمة السعودية، ومن ابرز النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة وجدت الدراسة علاقة جوهرية عكسية بين حجم مجلس الإدارة واستقلالية مجلس الإدارة وبين معدل القيم السوقية للسهم على القيم الدفترية، ووجدت علاقة جوهرية طردية بين الجمع بين عضوية الرئيس التنفيذي وعضوية مجلس الادارة، ونسبة المساهمين الكبار وبين معدل العائد على حقوق المساهمين، واوصت الدراسة بضرورة ان تعطي الآليات التي لها تأثير مباشر على الاداء المالي الاهتمام الكافي والاولوية من قبل الجهات المختصة.

يتضح للباحث ان مشكلة هذه الدراسة هل هناك تأثير لتطبيق آليات حوكمة الشركات المفصح عنها على الاداء المالي للشركات المساهمة السعودية؟ بينما تناولت مشكلة هذه الدراسة ما اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على تعزيز الإفصاح المحاسبي والأداء المالي؟

- **دراسة: (حماد،2015م)** : تناولت مشكلة الدراسة اثر تطبيق حوكمة الشركات في أداء المصارف التجارية السودانية هدفت الى قياس وفحص مدى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المصارف التجارية ، وقياس مدى تأثير تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في اداء القطاع المصرفي في السودان، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة يقوم مجلس الإدارة بدوره الاشرافي والرقابي في المصارف السودانية من توفير المعلومات للأعضاء ووضع الاستراتيجيات وسياسة المصرف ومتابعة تنفيذها، المصاريف التجارية السودانية تعامل المساهمين بصورة عادلة ومتساوية وتحافظ على حقوقهم الأساسية التي كفلها لهم القانون من اختيار اعضاء مجلس الإدارة عبر التصويت في الجمعية العمومية ، وتوزيع الارباح وتوفير المعلومات عن اداء المصارف. ومن توصيات الدراسة تطبيق حوكمة الشركات بصورة سليمة في القطاع المصرفي يتطلب تعديلات على قوانين وسياسات وقواعد العمل المصرفي التي تراعي حقوق المساهمين ، واصحاب المصالح الأخر ، إنشاء ادارة خاصة بالبنك المركزي معينة بمتابعة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المصارف.

يتضح للباحث أن مشكلة الدراسة ، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في اداء المصرف التجارية السودانية ، بينما تناولت مشكلة هذه الدراسة ما اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على تعزيز الإفصاح المحاسبي والأداء المالي ؟

- **دراسة: (ابو حمام، 2009م)** : تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما مدى تأثير قواعد حكومة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية؟ وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان اهمها ان تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، كم ان تطور ثقافة الحوكمة انعكس بشكل رئيسي على تحسين موقع الشركة واستمراريتها نحو بلوغ اهدافها، وكانت اهم توصيات هذه الدراسة : ضرورة تعميق المفاهيم والالتزام بالقواعد التي قضت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال عقد الدورات التدريبية التأهيلية اللازمة والعمل على متابعة تحديث وتطوير التطبيقات السليمة لقواعد الحوكمة.

يتضح للباحث ان مشكلة هذه الدراسة ما مدي تأثير قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية؟ بينما تناولت مشكلة هذه الدراسة ما اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على تعزيز الإفصاح المحاسبي والأداء المالي؟

2. الاطار النظري لقواعد الحوكمة:

2. 1. مفهوم حوكمة الشركات:

تعرف الحوكمة بأنها "مجموعة من الإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تضمن كل من الضبط والشفافية والعدالة، (عبد العال، 2005م، ص 3)، كما عرفت بأنها نظام يقوم بتوجيه المؤسسة والرقابة عليها، حيث تحدد هيكل وإطار توزيع المسئوليات بين التنفيذيين في الشركة مثل مجلس الإدارة والمدراء وغيرهم من أصحاب المصالح وتضع الحكم لاتخاذ القرارات التي تخص شؤون المؤسسة، (أحمودة، 2015م، ص 22)، كذلك يعتمد اقتصاد دولة ما على ريادة وكفاءة الشركات وهكذا فإن الفعالية التي تؤدي إلى مجالس الإدارات لمسؤولياتها تحدد الوضع التنافسي للدولة وهذا هو دور حوكمة الشركات، (رشيدة، 2005م، 10).

2. 2. أهداف حوكمة الشركات:

أ. تحقق الحوكمة الكثير من الأهداف من أهمها ما يلي، (زرقونة، العمري، 2013م، 2013م، 87).

ب. تحقيق العدل والشفافية وحماية حقوق المساهمين.

ج. فرض الرقابة على أداء المؤسسة.

د. تعمل الحوكمة على منع التصرفات غير المقبولة.

هـ. الشفافية في عمليات المحاسبة والمراجعة لتقليل التصرفات غير الاخلاقية في المؤسسة.

3.2. مبادئ الحوكمة:

أ. تتلخص المبادئ الحوكمة في، (الغزالي، 2015م، ص 32).

ب. ضمان وجود إطار فعال للحوكمة: يجب على إطار الحوكمة أن تشجيع، ومتوافق مع القوانين تحديد وتوزيع المهام والمسئوليات بين الجهات الاشرافيه والتنفيذية.

ج. حقوق المساهمين: يجب أن يوفر إطار الحوكمة الحماية الكاملة للمساهمين وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم.

د. المعاملة المتساوية بين المساهمين: يجب على إطار الحوكمة أن يضمن المعاملة المتساوية بين كافة المساهمين، ومساهمين الأقلية والأجانب.

هـ. دور أصحاب المصالح: يجب أن يعترف إطار الحوكمة بحقوق أصحاب المصالح التي تنشأ وفقاً للقانون، أو نتيجة الاتفاقيات المتبادلة، وأن تعمل على تشجيع التعاون بين الشركات وجميع أصحاب المصالح في خلق الثروة وتأمين فرص العمل على استدامة المنشآت مالياً.

و. الإفصاح والشفافية : على إطار الحوكمة أن يضمن عملية الإفصاح السليم عن كافة المعلومات الهامة والمتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي، والأداء، وحقوق الملكية، وحوكمة الشركات.

ز. مسئوليات مجلس الإدارة: يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة، والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة، ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسئوليتهم أمام الشركة والمساهمين.

3. مفهوم الأداء المالي:

الأداء المالي هو تعظيم النتائج من خلال تحسن المردودية، ويتحقق ذلك بتخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات بصفة مستمرة، بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء، (عمر، 2014م، ص 245)، يتمثل الأداء المالي في مقدرة المنظمة على بلوغ أهدافها بأقل التكاليف الممكنة، (بلغالي، 2017م، ص 3)، الأداء المالي يعني مدى النجاح المالي الذي تستطيع فيه المؤسسة أن تعظم ثروة الملاك، من خلال تحقيق أعلى عائد ممكن من استثماراتهم، (عمر، 2014م، ص 245)، الأداء المالي هو قدرة المؤسسة على الاستقلال الأمثل للموارد المالية في المدى القصير وطويل الأمد من اجل تشكيل ثروة، (العظمة، 1990م، 89).

3. 1. أهمية تقييم الأداء المالي:

تنبع أهمية الأداء المالي في الآتي: (شاهد، دقرور، 2016م، ص 6)

أ. يوفر تقييم الأداء المالي قياسا لمدى نجاح المؤسسة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغرض تحقيق الأهداف. النجاح مقياس يجمع بين الكفاءة والفاعلية وأشمل منهما في تعزيز أداء المؤسسة من أجل البقاء والاستمرارية.

ب. يوفر نظام تقييم الأداء المالي معلومات لجميع المستويات الإدارية بالمؤسسة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

ج. توضح عملية تقييم الأداء المالي المركز الاستراتيجي للمؤسسة، وتحدد الآليات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين مركزها الاستراتيجي.

د. يساعد تقييم الأداء المالي في التحقق من توفير السيولة وقياس الربحية في ظل قرارات الاستثمار والتمويل ومخاطرها بالإضافة إلى مقسوم الأرباح في إطار السعي لتعظيم القيمة الحالية للمؤسسة على أساس أن الأهداف المالية هي زيادة قيمة المؤسسة الحالية والمحافظة على السيولة لحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية وتحقيق عائد مناسب على الاستثمار.

3. 2. مقومات الأداء المالي الجيد:

يمكن الحكم على جودة الأداء المالي من خلال العناصر التالية، (القبلي، 2017م، ص 75).

أ. الإدارة الاستراتيجية: هي إطار عام مرشد لتفكير وتصرف الإدارة العليا، مستمداً من الأهداف العليا للشركة، ليكون وسيلة لتحقيق تلك الأهداف وموجهاً للقرارات المصيرية المستقبلية التي تتخذها الإدارة في توجيه مواردها حول التطوير المستمر لموقفها التنافسي ولمواطن قوتها من خلال أحداث المواءمة والتكييف مع البيئة الخارجية وصولا لأداء رسالتها، وهي أيضا بمثابة خطة بعيدة المدى ترتكز على تحليل وضع المؤسسة من حيث طبيعة العمل التنافسية وموقعها بالسوق وتحديد أهدافها المستقبلية.

ب. الشفافية: البيئة التي تكون فيها المعلومات المتعلقة بالظروف والقرارات والأعمال الحالية متاحة ومفهومة وبشكل أكثر تحديد وجعل القرارات المتصلة بالسياسة المتعلقة بالمجتمع واضحة من خلال نشرها في الوقت المناسب والانفتاح على كل الجهات ذات العلاقة، كما تعني الشفافية تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث وأن يتصف المحلل بالعدل ويتحلى بالنزاهة والعفة والصدق والموضوعية والأمانة والاستقامة في أداء الواجبات، وأن يتجرد من المصالح الشخصية، وأن لا يعتمد في حكمه على آراء الآخرين ، وأن لا يقوم بتقديم المعلومات الخاطئة. كما ينبغي على المقييم أن لا يضع نفسه في موقف حياد تؤثر على حياده أو يجعله يقع تحت تأثير الغير مما يهدد موضوعية عمله.

ج. إقرار مبدأ المساءلة الفعالة: تعني إمكان تقييم أعمال الإدارة التنفيذية والتأكد من قيامها بتنفيذ المسؤوليات التي من شأنها تأكد القيام بالأعمال بدقة من قبل الموظفين بالمؤسسة، وذلك بتقديم تقارير دورية عن نتائج الأعمال ومدى مقدرتهم في تنفيذها.

د. وجود النظم المحاسبية: النظام المحاسبي هو عبارة عن مجموعة من العناصر المادية والمعنوية المستخدمة في تنفيذ العمل المحاسبي وتنظيم وانجاز الدورة المحاسبية الكاملة، وهو نظام يهتم بكافة أعمال جمع وتسجيل وتصنيف وتبويب ومعالجة وتخزين وتوصيل المعلومات في شكل قوائم مالية إلى أصحاب المصالح بغية اتخاذ القرارات المناسبة، حول الأحداث الاقتصادية في الماضي والحاضر والمستقبل، إلى الأطراف المستفيدة منها من أجل مساعدتهم في اتخاذ القرار.

3.3. مؤشرات تقييم الأداء المالي:

أ. التقييم بالنسب المالية: يعتبر هذا الأسلوب النسب المالية مرادفاً للتحليل الرأسي، ويعمل هذا ل على تشخيص نوعية النشاط الذي حقق مساهمة في النشاط الإجمالي للشركة من جانب واكتشاف سلوكه وتقييمه من جانب آخر ويمكن تقسيم هذه النسب إلى: (القبلي، 2017م، ص 68).

- نسب السيولة: تستخدم كمؤشرات على قدرة المنشأة في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.
- نسب الربحية: تستخدم كمؤشر على قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من نشاطاتها.
- نسب الرفع المالي: تهدف نسب الرفع المالي إلى تحليل الهيكل التمويلي للمؤسسة ودراسة العلاقة بين مصادر التمويل المختلفة، حيث تحتم السياسة التمويلية ضرورة الاحتفاظ بقدر معين من التناسق بين مصادر التمويل المختلفة.
- نسب النشاط: تستخدم لتقييم الكفاءة المؤسسة في استخدام مواردها المالية وأصولها المختلفة دون أن يؤثر على دورتها التشغيلية.
- نسب السوق: هي نسب مشتقة من معلومات خارجية تستخدم كمؤشرات للمستثمرين المتعاملين في السواق المالية.

تم توجيه انتقادات إلى الأسلوب النسب المالية، كونه يعتبر تحليلا ساكناً لا يمكنه أن يعبر عن الصورة الكلية لأداء المؤسسة لأن ذلك يحتاج إلى قائمتين من سنة مالية واحدة، وهو ما أدى إلى استحداث أساليب جديدة لتقييم الأداء المالي للشركات.

ب. التقييم عن طريق مؤشرات التوازن المالي: يمكن تعريف التوازن المالي بأنه التقابل القيمي والزمني بين الموارد المالية في الميزانية من جهة، واستعمال تلك الموارد من جهة أخرى، حيث تختلف عناصر الموارد في مدة استعمالها التي ترافق استحقاقها وكذلك تختلف عناصر الاستعمالات التي توافق درجة ثبوتها، (دزايت، مبروكة، 2013م، ص 23).

- مستويات التوازن المالي: يعد التوازن المالي من أهم الأهداف التي تسعى إليها الشركة، وهو من أهم المبادئ والشروط التي يعتمد عليها في التعامل مع المقرضين، نجد التوازن المالي لهيكل المؤسسة والذي ينطلق من القاعدة العامة المتمثلة في ضرورة تقابل قيمة مصادر التمويل ومدة وجودها بالمؤسسة مع قيمة استعمال ومدة استعمالها فيها وهذه القاعدة تعطي التوازنات الفرعية.

✓ التوازن الدائم أو الأول: رأس المال العامل(FR)

يقصد برأس المال العامل حجم الاستثمار المتاح في الأصول قصيرة الأجل، أي الأصول المتداولة أي الاستثمار في فقرات النقدية والاستثمارات المؤقتة والذمم المدينة والمخزون السلعي وغيرها من الفقرات المماثلة.

ويعرف أيضاً رأس المال العامل في مؤسسة ما بأنه الزيادة في الأصول المتداولة على الالتزامات المتداولة، ومن هذا المؤشر يمكن الحكم على قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات المتداولة المستحقة عليها، (دزايت، مبروكة، 2013م، ص 23).

- ✓ التوازن المتوسط: احتياجات رأس المال العامل (BFR)

تشتمل المؤسسة في كل دورة استغلالية على موارد دورية (وهي قصيرة الأجل ما عدا السلفيات المصرفية) وهذه الموارد تغطى بها مستلزمات أو احتياجات الدورة (وهي المخزونات أو القيم القابلة للتحقق) وبمقارنة قيمة العنصرين تحدد هل هذه المؤسسة تحتاج إلى موارد إضافية من غير الدورة أم لا؟

فإذا كان الفرق موجب فإن المؤسسة لم تغطي كل احتياجات الدورة الاستغلالية بواسطة موارد الدورة العادية، بل لديها حوجه لموارد مالية أخرى، وعليها أن تبحث عن موارد إضافية لمواجهة هذه الاحتياجات ، وبالتالي تلجأ إلى موارد تزيد مدتها عن الدورة، أو تحتاج لرأس المال العامل. والعكس في حالة سلبية النتيجة.

- ✓ توازن الخزينة: تعبر الخزينة عن المبالغ المالية التي يمكن أن تتصرف فيها المؤسسة خلال الدورة المحاسبية فهي تنتج إما عن صافي القيم الجاهزة، أو عن الصافي بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل. أي القيمة السائلة التي تبقى فعلا تحت تصرف المؤسسة بعد طرح احتياجات رأس المال من رأس المال العامل.

4. تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

4. 1. أسلوب الدراسة: بناءً على الأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، المعتمد على دراسة الظاهرة، كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، والتحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يبني عليها التصور المقترح بحيث يزيد المعرفة عن الموضوع.

4. 2. مجتمع وعينة الدراسة: مجتمع الدراسة نعني به كل الأفراد الذين هم موضوع مشكلة الدراسة، وهو يتكون من الموظفين العاملين في المصارف التجارية السودانية العاملة في ولاية سنار)، البالغ عددهم (100)، أما حجم عينة الدراسة تم وفقاً لمعادلة (Taro Yamane) التالية: (علي، وآخرون، 2019م، ص 47).

$$n = \frac{N}{1 + Nd^2}$$

أن حجم العينة يمكن تحديده وفقاً للآتي:

$$\frac{\mathrm{N}}{1 + \mathrm{nd}^2} = \frac{100}{1 + (100)(0.05)^2} = \frac{100}{1.1375} = 80$$

إذاً حجم العينة يساوى 80 شخص.

عليه قام الباحثان باختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة وقاما بتوزيع (80) استيانة تم رد (80) استبانة بنسبة استرداد بلغت (100%) صالحة للتحليل.

3.4. ثبات الاستبيان Reliability: يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، وقد تحقق الباحثان من ثبات الاستبانة من خلال :

- **صدق المقياس:** الاتساق الداخلي Internal Validity: يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة مع المحور الذي تنتمي إلية، وقد قام الباحثان بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة من خلال حساب معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محاور الاستبانة والدرجة الكلية للمحور نفسه.

جدول رقم (1) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور " قاعدة المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين "

الرقم	الفقـــــرة	معامل الارتباط بالمحور
1	إطار حوكمة الشركات يضمن المعاملة المتساوية لكافة المساهمين	0.801**
2	تتاح الفرصة لجميع المساهمين للحصول على تفويض فعال عن انتهاك حقوقهم	0.728**
3	يتم إلغاء جميع العوائق التي تعرقل عملية التصويت عبر الحدود	0.792**
4	التغيير في حقوق التصويت يكون خاضع لموافقة طبقة الأسهم التي تتأثر سلبا بنتيجة التغيير	0.655**
5	يتم حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الاتجار والتداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية	0.722**
6	تسمح العمليات والإجراءات الخاصة باجتماع الجمعية العامة لكافة المساهمين بان يحصلوا على معاملة متساوية	0.699**

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.01$

يوضح الجدول (1) أن قيم معاملات الارتباط بين درجة العبارة والدرجة الكلية لمحور (قاعدة المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين) تتراوح ما بين (0.801) للعبارة الأولى، و(0.699) للعبارة السادسة، وجميعها قيم موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01 مما يعني وجود درجة عالية من الاتساق الداخلي للمحاور بعباراته مما يعكس درجة عالية من الصدق لفقرات القياس.

جدول رقم (2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور " قاعد الإفصاح والشفافية:

الرقم	الفقـــــــرة	معامل الارتباط بالمحور
1	يتم الإفصاح عن ملكية الأسهم لجميع المساهمين وحقوق التصويت	0.621**
2	يتم الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة وكبار المديرين ومرتباتهم وحوافزهم وكيفية تعينهم	0.686**
3	يتم الإفصاح عن عوامل المخاطرة الملموسة في الأجل المنظور	0.683**
4	يتم الإفصاح عن هيكل وسياسات وممارسات حوكمة الشركات	0.718**
5	يتم الإفصاح عن المسائل الأساسية المتعلقة بالعاملين وغيرهم من أصحاب المصالح	0.615**
6	يتم إعداد المعلومات ومراجعتها والإفصاح عنها وفقا لأعلى المعايير المحاسبية والمالية	0.710**

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.01$

يوضح الجدول (2) أن قيم معاملات الارتباط بين درجة العبارة والدرجة الكلية لمحور (قاعد الإفصاح والشفافية) تتراوح ما بين (0.718) للعبارة الرابعة، و(0.615) للعبارة الخامسة، وجميعها قيم موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01 مما يعني وجود درجة عالية من الاتساق الداخلي للمحاور بعباراته مما يعكس درجة عالية من الصدق لفقرات القياس.

جدول رقم (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور " الأداء المالي "

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط بالمحور
1	يؤثر الهيكل التنظيمي على الأداء المالي من خلال تقسيم المسؤوليات بالوظيفة المالية.	0.670**
2	استقرار المناخ التنظيمي يؤثر على استقرار مستوى الأرباح.	0.370**
3	تطبيق قواعد الحوكمة بالمنشآت ينعكس على نمو المنشأة مالياً.	0.649**
4	الالتزام بالهياكل التنظيمية بالمنشأة يؤثر في استقرار الأداء المالي.	0.781**
5	حجم الشركة وتصنيفها يؤثر على الأداء المالي.	0.771**

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.01$

يوضح الجدول (3) أن قيم معاملات الارتباط بين درجة العبارة والدرجة الكلية لمحور (الأداء المالي) تتراوح ما بين (0.781) للعبارة الرابعة، و(0.649) للعبارة الثالثة، وجميعها قيم موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01 مما يعني وجود درجة عالية من الاتساق الداخلي للمحاور بعباراته مما يعكس درجة عالية من الصدق لفقرات القياس.

- **الصدق البنائيStructure Validity**

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداء الذي يقيس مدي تحقق الأهداف التي تريد الأداء الوصول إليها، وبين مدي ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة

جدول (4) معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

الرقم	المحـــــــاور	معامل الارتباط بالمحور
1	قاعدة المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين	0.770**
2	قاعد الإفصاح والشفافية	0.718**
3	الأداء المالي	0.539**

**الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.01$

يوضح الجدول (4) أن قيم معاملات الارتباط بين درجة كل مجال والدرجة الكلية تتراوح ما بين (0.770) لمحور الأول و(0.539) المحور الثالث، وجميعها قيم موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01 مما يعني وجود درجة عالية من الاتساق للمحاور بالدرجة الكلية لفقرات للاستبانة مما يعكس درجة عالية من الصدق البنائي

- **ثبات الاستبيان Reliability**

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم توزيعها لأكثر من مرة وفي نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على الأفراد خلال فترة زمنية معينة. وقد تحقق الباحث من ثبات الاستبانة من خلال : **معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient :**

جدول رقم(5) معامل ألف كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

المحـــــاور	عدد القياسات	معامل الفا
قاعدة المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين	6	0.82
قاعد الإفصاح والشفافية	6	0.75
الأداء المالي	5	0.67
الكلي	17	0.93

المصدر: إعداد الباحثين نتائج الدراسة الميدانية، 2023م.

يتضح من الجدول رقم (5) نتائج طريقة الاتساق لمعامل الثبات لأداة الدراسة الاستبيان، يتضح من الجدول أن قيمة معامل ألفا كرونباخ الكلي بلغت 0.93 وهي قيمة عالية جداً تدل على أنَّ الاستبانة المصممة بواسطة الباحثين إذا طبقت على فرد أو على مجموعة من الأفراد عدة مرات فإنها ستعطي نفس النتائج أو التقديرات، وبالتالي فإن استبانة الدراسة يمكن وصفها بأنها ثابتة.

جدول رقم (6) قيمة معامل الصدق

المحـــــاور	عدد القياسات	الصدق
قاعدة المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين	6	0.91
قاعد الإفصاح والشفافية	6	0.87
الأداء المالي	5	0.82
الكلي	17	0.96

المصدر: إعداد الباحثين نتائج الدراسة الميدانية، 2023م.

يشير الجدول رقم (6) إلى أن قيمة معامل الصدق الذاتي بلغت 0.96 وهي قيمة عالية جداً، تدل على أنَّ الاستبانة المصممة بواسطة الباحثين أثبتت صدقها في قياس ما وضعت لقياسه.

جدول رقم (7) يوضع قاعدة المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين

العـــــبارة	التكرارات والنسب	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
		أوافق بشدة	موافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة				
إطار حوكمة الشركات يضمن المعاملة المتساوية لكافة المساهمين	ك	43	22	10	5	0	4.29	0.917	1	أوافق بشدة
	%	53.8	27.5	12.5	6.2	0				
تتاح الفرصة لجميع المساهمين للحصول على تفويض فعال عن انتهاك حقوقهم	ك	22	40	12	5	1	3.96	0.892	4	أوافق
	%	27.5	50	15	6.2	1.2				
يتم إلغاء جميع العوائق التي تعرقل عملية التصويت عبر الحدود	ك	26	35	15	4	0	4.04	0.849	2	أوافق
	%	32.5	43.8	18.8	5	0				
التغيير في حقوق التصويت يكون خاضع لموافقة طبقة الأسهم التي تتأثر سلبا بنتيجة التغيير	ك	24	30	21	5	0	3.91	0.903	6	أوافق
	%	30	37.5	26.2	6.2	0				
يتم حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الاتجار والتداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية	ك	28	32	14	6	0	4.02	90.914	3	أوافق
	%	35	40	17.5	7.5	0				
تسمح العمليات والإجراءات الخاصة باجتماع الجمعية العامة لكافة المساهمين بان يحصلوا على معاملة متساوية	ك	26	33	12	9	0	3.95	0.967	5	أوافق
	%	32.5	41.2	15	11.2	0				
المتوسط الحسابي العام							**4.02**	**0.663**		**أوافق**

المصدر: إعداد الباحثين نتائج الدراسة الميدانية، 2023م.

يتضح من الجدول رقم (7) أن أفراد عينة الدراسة وافقوا على قاعدة المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين وذلك بمتوسط حسابي(4.02 من 5)، وهذا المتوسط يقع بالفئة الرابعة من المقياس المتدرج الخماسي والتي تتراوح ما بين (3.40 إلي 4.19) وهي الفئة التي تدل على درجة الموافقة .

من النتائج اعلاه يتضح أن هنالك تفاوت في درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على قاعدة المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (4.29 إلي 3.91) وهي متوسطات تقع في الفئة الخامسة والرابعة من فئات المقياس المتدرج الخماسي والتي تشير إلى درجة (موافق بشدة، الموافق)، مما يوضح التفاوت في موافقة أفراد مجتمع الدراسة على العبارات المتعلقة قاعدة حماية حقوق المساهمين والمستثمرين.

جدول رقم (8) قاعد الإفصاح والشفافية

العـــــبارة	التكرارات والنسب	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
		أوافق بشدة	موافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة				
يتم الإفصاح عن ملكية الأسهم لجميع المساهمين وحقوق التصويت	ك	32	41	7	0	0	4.25	0.819	1	أوافق بشدة
	%	40	51.2	8.8	0	0				
يتم الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة وكبار المديرين ومرتباتهم وحوافزهم وكيفية تعينهم	ك	26	37	12	5	0	4.06	0.946	5	أوافق
	%	32.5	46.2	15	6.2	0				
يتم الإفصاح عن عوامل المخاطرة الملموسة في الأجل المنظور	ك	26	33	18	2	1	4.19	0.813	2	أوافق
	%	32.5	41.2	22.5	2.5	1.2				
يتم الإفصاح عن هيكل وسياسات وممارسات حوكمة الشركات	ك	28	30	17	5	0	4.16	0.787	3	أوافق
	%	35	37.5	21.2	6.2	0				
يتم الإفصاح عن المسائل الأساسية المتعلقة بالعاملين وغيرهم من أصحاب المصالح	ك	27	37	9	7	0	4.00	0.914	6	أوافق
	%	33.8	46.2	11.2	8.8	0				
يتم إعداد المعلومات ومراجعتها والإفصاح عنها وفقا لأعلى المعايير المحاسبية والمالية	ك	32	31	12	4	1	4.12	0.919	4	أوافق
	%	40	38.8	15	5	1.2				
المتوسط الحسابي العام							**4.13**	**0.582**		**أوافق**

المصدر: إعداد الباحثين نتائج الدراسة الميدانية، 2023م.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول (8) يتضح أن أفراد عينة الدراسة موافقون على قاعد الإفصاح والشفافية، وذلك بمتوسط حسابي(4.13 من 5) وهذا المتوسط يقع بالفئة الرابعة من المقياس المتدرج الخماسي والتي تتراوح ما بين (3.40 إلي 4.19) وهي الفئة التي تشير إلى درجة الموافقة. يتضح من النتائج أن هنالك تفاوت في درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على قاعد الإفصاح والشفافية حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (4.25 إلي 4.00) وهي متوسطات تقع في الفئة الخامسة والرابعة من فئات المقياس المتدرج الخماسي والتي تشير إلى درجة (موافق بشدة، الموافق)، مما يوضح التفاوت في موافقة أفراد مجتمع الدراسة على العبارات المتعلقة قاعد الإفصاح والشفافية.

جـدول رقم (9) الأداء المالي

العـــــبارة	التكرارات والنسب	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
		أوافق بشدة	موافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة				
يؤثر الهيكل التنظيمي على الأداء المالي من خلال تقسيم المسؤوليات بالوظيفة المالية	ك	41	34	4	0	1	4.43	0.708	2	أوافق بشدة
	%	51.2	42.5	5	0	1.2				
استقرار المناخ التنظيمي يؤثر على استقرار مستوى الأرباح	ك	41	36	3	0	0	4.47	0.573	1	أوافق بشدة
	%	51.2	45	3.8	0	0				
تطبيق قواعد الحوكمة بالمنشآت ينعكس على نمو المنشأة مالياً	ك	42	28	9	0	1	4.38	0.786	3	أوافق بشدة
	%	52.5	35	11.2	0	1.2				
الالتزام بالهياكل التنظيمية بالمنشأة يؤثر في استقرار الأداء المالي	ك	40	31	6	2	1	4.34	0.826	4	أوافق بشدة
	%	50	38.8	7.5	2.5	1.5				
حجم الشركة وتصنيفها يؤثر على الأداء المالي	ك	40	24	11	4	1	4.23	0.954	5	أوافق بشدة
	%	50	30	13.8	5	1.2				
المتوسط الحسابي العام							**4.36**	**0.515**		**أوافق بشدة**

المصدر: إعداد الباحثين نتائج الدراسة الميدانية، 2023م.

الجدول (9) يوضح أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على محور الاداء المالي، وذلك بمتوسط حسابي(4.36 من 5) وهذا المتوسط يقع بالفئة الخامسة من المقياس المتدرج الخماسي والتي تتراوح ما بين (4.19 إلي 5.00) وهي الفئة التي تشير إلى درجة الموافقة بشدة، يتضح من النتائج أن هنالك تفاوت في درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على محور الأداء المالي حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (4.47 إلي 4.38) وهي متوسطات تقع في الفئة الخامسة والرابعة من فئات المقياس المتدرج الخماسي والتي تشير إلى درجة (موافق بشدة، الموافق)، مما يوضح التفاوت في موافقة أفراد مجتمع الدراسة على العبارات المتعلقة العوامل المؤثرة في الأداء المالي.

الخاتمة

أولاً: النتائج

بعد الدراسة الميدانية توصل الدراس الى النتائج الاتية :

- إطار حوكمة الشركات يضمن المعاملة المتساوية لكافة المساهمين مما يساعد على فعالية الأداء المالي.
- يتم حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الاتجار والتداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية، مما يضمن
- تصميم هيكل فعال وكفء يساعد في الحماية من الإعسار المالي وتنفيذ حقوق الدائنين
- الإفصاح عن عوامل المخاطرة الملموسة في الأجل المنظور يساهم في التحكم في الأداء المالي
- تطبيق قواعد الحوكمة يساعد في استقرار المناخ التنظيمي الذي بدورة يؤثر في استقرار مستوى الأرباح
- يؤثر الهيكل التنظيمي على الأداء المالي من خلال تقسيم المسؤوليات بالوظيفة المالية.
- التطبيق السليم لقواعد الحوكمة بالمنشآت ينعكس على نمو المنشأة وتطوير الاداء المالي.

ثانياً: التوصيات

بناءاً على نتائج الدراسة يوصى الباحث بالآتي:

- منح حق التغيير في حقوق التصويت ليكون خاضع لموافقة طبقة الأسهم التي تتأثر سلبا بنتيجة التغيير
- إتاحة الفرصة لجميع المساهمين للحصول على تفويض فعال عن انتهاك حقوقهم
- الإفصاح عن المسائل الأساسية المتعلقة بالعاملين وغيرهم من أصحاب المصالح
- الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة وكبار المديرين ومرتباتهم وحوافزهم وكيفية تعينهم
- إعداد المعلومات ومراجعتها والإفصاح عنها وفقا لأعلى المعايير المحاسبية والمالية
- التركيز على حجم الشركة وتصنيفها لأن ذلك يؤثر على الأداء المالي
- الالتزام بالهياكل التنظيمية بالمنشأة لأن ذلك يؤثر في استقرار الأداء المالي

قائمة المصادر والمراجع

- رامي حسن الغزالي، 2015م، دور قواعد حوكمة الشركات فى منع حدوث التعثر المالي، رسالة ماجستير غير منشورة، في المحاسبة، كلية الدراسات العليا الجامعة الإسلامية، غزة.
- محمد العماد سعد اسعد، 2015م، أثر تطبيق آليات الحوكمة المفصح عنها على الاداء المالي لشركات المساهمة السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، في المحاسبة، كلية الدراسات العليا جامعة ام القري، مكة.
- الطاهر محمد احمد محمد حماد، 2014م، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في اداء المصارف التجارية السودانية، رسالة ماجستير غير منشورة، في المحاسبة، كلية الدراسات العليا جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.
- ماجد اسماعيل أبو حمام، 2009م أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، في المحاسبة، كلية الدراسات العليا الجامعة الاسلامية، غزة.
- نبيل قبلي، 2017م، دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين، رسالة دكتوراه غير منشورة، في المحاسبة، كلية الدراسات العليا جامعة حسيبة بن علي الشلف.
- طارق حماد عبد العال، 2005م، حوكمة المؤسسات (المفاهيم ، المبادئ ، التجارب) تطبيقات الحوكمة بالمصارف، الإسكندرية، الدار الجامعية.
- حياة أحمودة، 2015م، حوكمة الشركات كأداة لضمان مصداقية القوائم المالية، في المحاسبة، كلية الدراسات العليا جامعة الجزائر رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر.
- سليماني رشيدة، 2013م، دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين، في المحاسبة، رسالة ماجستير غير منشورة كلية، كلية الدراسات العليا جامعة محمد خيضر، الجزائر.
- محمد زرقون، جميلة العمري، 2013م، دور المسئولية الاجتماعية فى تفعيل حوكمة المؤسسات، المؤتمر الثالث في العلوم المالية والمصرفية حول " حاكمية الشركات والمسئولية الاجتماعية تجربة الأسواق الناشئة" ، جامعة اليرموك ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، العراق.
- بلال فايز عمر، 2014م، أثر الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة العلوم الإدارية، المجلد 41، العدد2.
- خديجة دزايت، معطا لله مبروكة، 2013م، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، في المحاسبة، كلية الدراسات العليا جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر.
- عائشة بلغالي، 2017م، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، في المحاسبة، كلية الدراسات العليا جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر.
- محمد العظمة، 1990م سياسات التكاليف والمحاسبة الإدارية " الطبعة الأولى، الكويت، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع.
- الياس شاهد ، عبد المنعم دقرور، 2016، الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية ووفق المعايير المحاسبية الدولية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 3، العدد 1.